

Distr.: General
19 February 2004

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ٩٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/58/488)]

٢٢٢/٥٨ - تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية^(١) والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع وتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تؤكد الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم أن القضاء عليه ضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه في توافق آراء مونيتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢) وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٣)،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونيتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

وإذ تشير إلى نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٤) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٥)،

وإذ تعرب عن عميق قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضرراً، ولا سيما في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا جنوب الصحراء،

وإذ تسلم بأنه رغم انخفاض معدل الفقر في بعض البلدان، فإنه يجري تهميش بعض البلدان النامية والمجموعات المحرومة وتعرض غيرها لخطر التهميش والإقصاء الفعلي من الاستفادة من منافع العولمة، مما يؤدي إلى اتساع فجوة الدخل بين البلدان وفي داخلها، الأمر الذي يعوق الجهود المبذولة للقضاء على الفقر،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٦)؛

٢ - تكرر التأكيد على أن القضاء على الفقر هو أخطر تحدٍ عالمي يواجهه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وأن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق تنميتها المستدامة؛

٣ - تسلم بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وأن تشارك مشاركة عادلة في منافع العولمة وذلك حتى تتمكن من بلوغ الأهداف المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)، لا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تكون استراتيجيات القضاء على الفقر هذه استراتيجيات فعالة؛

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٥) القرار د إ - ٢/٢٤، المرفق.

(٦) A/58/179.

٤ - تؤكد مجدداً أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، والأوضاع والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه، وتشجع أمورا من بينها التكامل الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في فقر وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

الاستجابة العالمية للقضاء على الفقر

٥ - تشدد على أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتدعو إلى تنفيذ توافق الآراء في مونتيري^(٢) تنفيذا تاما وفعالاً؛

٦ - تؤكد مجدداً أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية ديناميكية مؤاتية، تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال تناول الأنماط الدولية للمال والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير في فرص البلدان النامية في التنمية؛ وأنه ينبغي للمجتمع الدولي، تحقيقاً لهذه الغاية، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وضرورة رفد الجهود المبذولة لإصلاح البنيان المالي الدولي بقدر أكبر من الشفافية وبالمساهمة الفعلية للبلدان النامية في عمليات صنع القرار؛ وأن نظاماً تجارياً متعدد الأطراف، ذا طابع شمولي وقائماً على القوانين والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، فضلاً عن تحرير التجارة تحريراً حقيقياً، يمكن أن ينشط التنمية على نحو كبير في العالم كله، وأن يعودا بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٧ - تؤكد مجدداً أيضاً أن الحكم الرشيد على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية القوية المتجاوبة مع احتياجات الناس وتحسين الهياكل الأساسية تشكل أساس النمو الاقتصادي المستمر والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وأن الحرية والسلام والأمن، والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات ذات التوجه السوقي والالتزام العام بمجتمعات عادلة وديمقراطية تشكل عناصر أساسية يعزز الواحد منها الآخر أيضاً؛

٨ - تسلّم بالدور الكبير الذي يمكن للتجارة أن تؤديه كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر، وتعرب عن أسفها لأن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في كانكون، المكسيك، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ قد فشل

في الوصول إلى اتفاق^(٧)، وتدعو إلى استئناف المفاوضات وتنفيذ خطة الدوحة التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١^(٨)؛

٩ - تسلم أيضا مسؤولية جميع الحكومات عن اعتماد سياسات ترمي إلى منع ومكافحة ممارسات الفساد على الصعيدين الوطني والدولي، وترحب في هذا الخصوص باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٩)؛

١٠ - تؤكد أن التعاون الدولي، بالإضافة إلى السياسات الداخلية المتماشية والمتسقة عنصراً رئيسياً في استكمال ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية بغية استغلال مواردها المحلية لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر في ضمان قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية على النحو المتوخى في إعلان الألفية؛

١١ - تكرر التأكيد على أنه ستلزم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا كان للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وأنه من الضروري من أجل إيجاد الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، أن يكون هناك تعاون من أجل مواصلة تحسين السياسات والاستراتيجيات الإنمائية لتعزيز فعالية المعونة، على الصعيدين الوطني والدولي، وتطلب في هذا الشأن إلى البلدان التي أعلنت عن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أن توفر هذه الموارد في أقرب وقت ممكن، وتلاحظ في هذا السياق الاتجاه المتصاعد في الآونة الأخيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٢ - تحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً ملموسة لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، على القيام بذلك، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١^(١٠)، وتشجع البلدان النامية على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة

(٧) انظر A/58/15 (Part V)، الفصل الثاني، الفرع باء. للاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٥.

(٨) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٩) القرار ٤/٥٨، المرفق.

(١٠) انظر A/CONF.191/13.

الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتشثني على المانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها أو تزداد اقترابا منها، وتؤكد أهمية القيام بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

١٣ - **تسلم** بأن هئية بيئة داخلية مؤاتية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

١٤ - **تسلم أيضا** بأنه يجب على الدائنين والمدينين تقاسم المسؤولية عن منع حالات الدين التي لا تتوافر القدرة على تحملها وحلها وبأن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحث في هذا الصدد، البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

١٥ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التسهيلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

١٦ - **تعترف** بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في استئصال الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم الوصول إلى الائتمانات الصغيرة وتنمية مؤسسات التمويل الصغير وتعزيز قدراتها، وتهيب بالمجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود؛

سياسات للقضاء على الفقر

١٧ - **تؤكد مجددا** أن القضاء على الفقر ينبغي أن يواجه بطريقة متكاملة، كما هو موضح في خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة

جوهانسبرغ للتنفيذ^(١١)، مع مراعاة الأهمية لضرورة تمكين النساء، والاستراتيجيات القطاعية في هذه المجالات كالتعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والمحلية وتنمية المجتمعات، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة والموارد الطبيعية، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة والهجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة للفئات المحرومة الضعيفة، بما يزيد الفرص والخيارات المتاحة للناس الذين يعيشون في فقر، ويتيح لهم إقامة ودعم الأصول الخاصة بهم من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتشجع في هذا الصدد البلدان على تطوير سياساتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، حسبما يكون ملائما، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

١٨ - تؤكد في هذا السياق على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر حيثما توجد، وتهيب بالمجتمع الدولي إلى أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ تلك الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

١٩ - تدرك أهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة موازنة تلك الممارسات الأفضل للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

٢٠ - تؤكد مجددا أنه ينبغي لجميع الحكومات والمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاز سياسة نشطة وواضحة لتعميم منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي كليهما، وتشجع استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج بُعد جنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

٢١ - تؤكد مجددا أيضا على أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمثل أهدافا عليا ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛

(١١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٢٢ - تؤكد الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب، وبخاصة الموجه للفتيات، في تمكين هؤلاء الذين يعيشون في فقر، وتؤكد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل داكار الذي اعتمدته المنتدى العالمي للتعليم^(١٢)، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

٢٣ - تدرك الآثار المدمرة الناجمة من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية والناقلة للعدوى في جهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة تلك الأمراض، وتحيط علما بالدعوة إلى المؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز الذي سيعقد في تايلند، في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وترحب في هذا الصدد بالقرار الذي اعتمدته مؤخرا أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة المتصلة بالتجارة^(١٣)؛

٢٤ - تؤكد الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب السليمة، وتشدد في هذا الصدد على هدف تحقيق تخفيض إلى النصف، بحلول ٢٠١٥، في نسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب السليمة أو على تحمل تكاليفه، ونسبة السكان الذين لا يتوافر لهم الصرف الصحي الأساسي، حسب ما جرى تأكيده مجددا في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٢٥ - تسلم بأن عدم كفاية مرافق الإسكان يظل يشكل تحديا ملحا في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، وخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع لعدد سكان الأحياء المزدهمة الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتشدد على أنه ما لم تتخذ إجراءات وتدابير عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، سيظل يتزايد عدد سكان الأكواخ، الذين يمثلون ثلث سكان

(١٢) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير الختامي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، باريس، ٢٠٠٠.

(١٣) WT/L/540. يمكن الحصول على ذلك من الموقع <http://docsonline.wto.org>.

الحضر في العالم، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود بهدف تحقيق تحسين كبير لمستويات معيشة ١٠٠ مليون على الأقل من ساكني الأكواخ بحلول ٢٠٢٠؛

مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر

٢٦ - تعترف أيضا بالإسهام المهم الممكن للصندوق العالمي للتضامن في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع إلى النصف؛

٢٧ - تكرر التأكيد على تأييدها لقرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بإنشاء الصندوق العالمي للتضامن للقضاء على الفقر ولتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية، مع التشديد على الطابع الطوعي للمساهمات وعلى ضرورة تجنب أي ازدواجية مع صناديق الأمم المتحدة القائمة، وتشجيع دور القطاع الخاص والمواطنين الأفراد مقارنة بالحكومات في تمويل هذه الجهود، كما هو موضح في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٢٨ - تشجع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، والمؤسسات والهيئات ذات الصلة والأفراد على المساهمة في الصندوق العالمي للتضامن؛

٢٩ - تطلب، في هذا الصدد، إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم باتخاذ مزيد من التدابير لتشغيل الصندوق العالمي للتضامن وذلك بالقيام، على وجه السرعة، بإنشاء اللجنة الرفيعة المستوى التي تتمثل مهمتها في تحديد استراتيجية الصندوق وتعبئة الموارد لتمكينه من بدء أنشطته في مجال التخفيف من الفقر؛

٣٠ - تسلم بأهمية زيادة مشاركة البلدان النامية في الجهود المشتركة، بما في ذلك الجهود المشتركة في ما بين البلدان النامية، للتغلب على الفقر المدقع، وتحيط علما في هذا الصدد بالمبادرات التي قامت بها البلدان النامية. بما فيها المبادرات التي أعلن عنها في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة؛

٣١ - ترحب بالمبادرات التي نفذتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للتغلب على الفقر المدقع؛

أفريقيا، وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٢ - تؤكد أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، على نحو ما أقره إعلان الألفية، حيث لا يزال الفقر يشكل تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع بعد معظم البلدان انتفاعا كاملا من الفرص التي تتيحها العولمة، مما يفاقم أكثر من تهميش القارة؛

٣٣ - تؤكد مجدداً دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١٤)، وتشجع بذل المزيد من الجهود في تنفيذ التعهدات الواردة بها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهيب بالدول المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم هذه الشراكة، التي يتمثل هدفها الأساسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة على أساس الملكية والقيادة الأفريقية، وتعزيز الشراكات مع المجتمع الدولي، وفقاً لمبادئ هذه الشراكة وأهدافها وأولوياتها؛

٣٤ - تهيب بحكومات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية أن تنفذ بالكامل للالتزامات الواردة في إعلان بروكسل^(١٥) وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠^(١٦) لصالح أقل البلدان نمواً، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛

٣٥ - تشدد على التحدي الكبير القائم في مجال الحد من الفقر والمتجسد في المعوقات الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية وأشكال الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وترحب في هذا الصدد باعتماد برنامج عمل ألماتي في المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، الذي عقد في ألماتي، كازاخستان، يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣^(١٧)، وتدعم الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٨)، المقرر عقده في موريشيوس، في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛

الأمم المتحدة ومكافحة الفقر

٣٦ - تدعو إلى التنفيذ الكامل لقرارها ٢٧٠/٥٧ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية

(١٤) A/57/304، المرفق.

(١٥) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(١٦) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(١٧) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(١٨) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر أساسا شاملا لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر والجوع، وتلاحظ في هذا السياق، القرار المتعلق بإجراء استعراض في عام ٢٠٠٥ للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية، وأن هنالك مجالا لعقد حدث رئيسي؛

٣٧ - تؤكد من جديد الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المرتبطة به، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية في مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٣٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٣٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

الجلسة العامة ٧٨

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣